على هذه المخالفات، وغيرها، نظم مجلس إتحاد الطلبة مسيرة احتجاجية باتجاه مكتب رئيس الجامعة، مطالباً المسؤولين فيها بمعاقبة المخالفين لانظمتها وقوانينها.

وأصدرت إدارة الجامعة (١٩٨٧/٨/٣٠) بياناً دانت فيه الكتلة الاسلامية، ووعدت بمعاقبة المخالفين. في هذه الأثناء، قدم مجلس الطلبة، الذي قام بتعليق الدراسة تفادياً لوقوع مضاعفات أخرى، مطلباً محدداً إلى إدارة الجامعة يتلخص في تطبيق القوانين والقرارات المتخذة من قبل مجلس أمناء الجامعة من قبل، وهي:

- أن يكون مسجد الجامعة مفتوحاً للجميع وليس حكراً على جهة معينة، وأن يوضع تحت إشراف إدارة الجامعة، والا تستخدم مكبرات الصوت في المسجد الا للآذان فقط، وأن لا يكون المسجد منبراً للتهجم على م.ت.ف. والقوى الوطنية في الجامعة.
- ان الاحتفالات الدينية، التي تدخل في إطار النشاطات اللامنهجية في الجامعة، تكون تحت إشراف مجلس إتحاد الطلبة، وهي من حقه وحده.
- اعادة ما اقتطعته الكتلة الاسلامية من مساحة المسجد لاستعمالاتها الخاصة.
- تطبيق قوانين وأنظمة الجامعة، ومعاقبة المخالفين من أي جهة كانوا.

غير أن الامور تطورت سريعاً نحو الاسوأ. فقد دخل حرم الجامعة، بتاريخ ١٩٨٧/٩/٥، مجهولون يحملون السكاكين والجنازير الحديدية. ومنعاً لوقوع اشتباكات دامية بين الطلاب والقادمين الجدد، اتصل مجلس الطلبة بادارة الجامعة وتمت دعوة الجميع إلى اخلاء الجامعة (**الشعب**، ١٩٨٧/٩/٢٧).

وعقد مجلس امناء جامعة النجاح جلسة طارئة بتاريخ ١٩٨٧/٩/١٩، تقرر خلالها غلق الجامعة إلى إشعار آخر، ومنح أعضاء الهيئتين، التدريسية والادارية، إجازة حتى تاريخ ١٩٨٧/١٠/٢٤ (**القدس**، القدس، ١٩٨٧/٩/٢٠). بعد ذلك، أجريت محاولات كثيرة لاعادة فتح الجامعة وحل الخلافات القائمة فيها، في ضوء الانظمة والقوانين المعمول بها منذ سنوات. وكان آخر هذه المحاولات، ما قام به عدد من المؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، التي رأت « لزاماً عليها الوقوف لحل أزمة جامعة النجاح واستمرار الحياة الاكاديمية فيها»، فأجرت اتصالاتها مع جميع اطراف النزاع، ومع مجلس امناء الجامعة، وإدارتها. واجتمع عدد من الشخصيات الوطنية برئيس أمناء الجامعة، حكمت المصري، بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٣، وطلبوا اليه الاسراع بفتح الجامعة، وتطبيق أنظمتها وقراراتها. ورد المصري على ذلك بأنه لا يستطيع إتخاذ قرار من هذا النوع، ولا تتحمل الجامعة مسؤولية ما يمكن أن يقع. فاقترح عليه الدعوة إلى مؤتمر عام يحضره ممثلون عن المؤسسات الوطنية لتحمّل مسؤوليات مثل هذا القرار. ووافق المصري على الاقتراح، غير أنه لم يتحدد أي موعد لعقد الاجتماع (**الشعب**، ١٩٨٧/٩/٢٧).

في تطور لاحق، عقد ممثلو الكتل الطلابية اجتماعاً مع ادارة الجامعة، أصدرت الادارة في ختامه، عدداً من القرارات لانهاء الوضع القائم، أهمها: ١ ـ اشراف ادارة الجامعة على المسجد، وذلك بتعيين قيّم عليه؛ ٢ ـ لا يحق للكتل الطلابية حيازة الآت تصوير الوثائق، باستثناء مجلس الطلبة وادارة الجامعة؛ ٣ ـ تشرف ادارة الجامعة على الاحتفالات الدينية بالتنسيق مع الجهات المعنية؛ ٤ ـ مجلس إتحاد الطلبة هو الممثل الشرعي والوحيد للطلاب، ومن حقه الاشراف على النشاطات اللامنهجية كافة داخل الجامعة.

وأكدت إدارة الجامعة أن الجامعة سوف تفتح أبوابها بتاريخ ١٩٨٧/٩/٢٠. وبينما رحب ممثلو القوى الوطنية بهذه القرارات وصادقوا عليها، رفضت الكتلة الاسلامية ذلك، وامتنعت عن تسليم مفاتيح المسجد وجهاز تصوير الوثائق، الذي في حوزتها، إلى ادارة الجامعة (**الفجر**، ١٩٨٧/٩/١٨).

على الرغم من هذه الجهود، والقرارات، بقي الوضع على ما هو عليه، وظلت الدراسة معطلة في الجامعة، إلى أن أعلن مجلس أمنائها عن قرار إعادة فتح أبوابها إعتباراً من ١٩٨٧/١٠/٢٤، أي بعد مرور ٥٠ يوماً على بداية الأزمة فيها (**الشعب**، ١٩٨٧/١٠/٢٠).